معهد التخطيط القومى

سلسلة ندوات ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

حوار حول
الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر

الرؤية المستقبلية للتنمية فى مصر
الأطر العالمية و الإقليمية و المحلية
و المحاور الإقتصادية و السياسية و الثقافية

ا.د.اسماعيل صبرى عبدالله — منتدى العالم الثالث
ا.د.محمود عبد الحى صلاح — معهد التخطيط القومى
ا.د. محمود محى الدين — أستاذ الإقتصاد بجامعة القاهرة

الحلقة الأولى (٢٣-١٠-٢٠٠١)

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى (منسق السيمنار)

الجمع الكريم الأخوات والأخوة الزميلات والزملاء، الأساتذة الأفاضل ، أساتذتي أ.د. إسماعيل صبرى عبد الله أستاذ الأساتذة صاحب هذه الدار ولا أرحب بك في بيتك لكن أدعوك دائماً للتواصل مع من أحبوك وتحبهم.

أ.د.عثمان محمد عثمان أخاً وصديقاً وزميلاً مهما أخذته الأمور اليومية للإدارة لكن يبقى الأستاذ والباحث المتميز المدقق.

أ.د. محمود محيى الدين جيل أمل جديد ، أستاذ الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ورئيس اللجنة الإقتصادية بالحزب الوطنى، مرحباً بك في معهد التخطيط الذي لا تتردد فى الحضور إليه رغم مشاغلك الكثيرة.

الأخ والصديق صاحب القيم الرفيعة والخلق القويم باحثاً وأستاذاً وإنساناً أ.د. محمود عبد الحي مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية وأحد أبناء جيل الوسط .

أفخر بنبلاء الفكر وفرسان كلمة اليوم أ.د. إسماعيل صبري عبد الله ، د.محمود محيى الدين ، د.محمود عبد الحي أرحب بهم جميعاً وأرحب بالدكتور عثمان محمد عثمان مدير المعهد.

اسمحوا لي بعدة دقائق حتى نبدأ موسم هذا العام بالموضوع الذى إخترناه فى العام الماضى وهو حوار حول تحديث مصر والذى عقد

المعهد له اثنتى عشر جلسة فى الموسم الماضى والـــذى شـــرفنا فيـــه بمشاركة كوكبة من الأساتذة المتميزين وأصحاب الفكر والذى نرجـــوا أن يتواصلوا معنا هذا العام أيضاً.

أود أن أذكر بكوكبة متميزة وكتيبة عمل دءوبة ذكرهم أ.د.عثمان فى مقدمة الكتاب الذى صدر لأول مرة عن أعمال النـــدوات ، يـــأتى علـــى رأسهم الأخت الفاضلة السيدة / هدى مشهور مدير مكتب مدير المعـــهد والأستاذة سهير رياض و دينامو السيمنار السيدة / وفاء عبـــد الحـــافظ والأخ منصور مهران الدينامو المتحرك ما بين الكومبيوتـــر والاســـكانر والنسخ والطبع والتحرير، والأخ سيد عليوة المبدع فى المطبعة وكذلـــك أخوان زملاء فى المطبعة ، أخوة وزملاء يقومون بتهيئة هـــذه القاعـــة أذكرهم أمامكم لكى نعطيهم حقهم، لهم جميعاً شكرى وتقديرى وأتمنى أن نتواصل معاً وسوياً فى حوار هذا العام لمزيد من العطاء.

حوارنا هذا العام ينصب حول الرؤية المستقبلية للتنمية والتى لم يتح لنا الوقت فى حوار العام الماضى لتعميقه قطاعياً على نحو نوعى وبشكل رأسى فى كل المشاكل والقضايا . يجب أن نبدأ فى حلقتنا الإفتتاحية لنعلم أين نحن و ما موقعنا فى ظل تحديات ومستجدات ومتغيرات متســـارعة لا تتميز فقط بالسيولة الدولية ولكن بعلاقات قوى جديدة أيضـــاً بحيـــث يتداخل المستوى العالمى بالمستوى الإقليمى، ما هـــو تعريـــف الإقليـــم وماهو تأثيره على المستوى المحلى والمستوى القطـــاعى ، كـــل هـــذه محاور على مستواها الإقتصادى ، الإجتماعى ، السياسى ، الإســـتراتيجي الثقافى ، المعرفى ، التكنولوجى ، المعلوماتى قد تكون محل أطياف مـــن الرؤى و الرأى و الإجتهاد ، قد نختلف ونتفق، لكنا جميعاً متفقون علـــى

أمر أساسى وهو أن مصر بلد عظيم وسيبقى عظيماً صاحب قرار مستقل وثقافة عريقة وأمل فى المستقبل يتجدد بأبنائه وعلاماته الفكرية.

أقدم إليكم الأخ والصديق والزميل أ.د. عثمان محمد عثمان نيابة عن معالى الوزير د.أحمد الدرش وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى فى كلمة ترحيبيه بمناسبة إفتتاح الحلقة الأولى من سيمنار هذا العام .

<u>الدكتور/ عثمان محمد عثمان (مدير معهد التخطيط القومى)</u>

أستاذي أ.د.إسماعيل صبري عبد الله والذى كان له الفضل فى تعيينى معيداً بالمعهد والذى أضع نصائحه لى باستمرار منذ تعيينى وحتى هذه اللحظة وأثناء البعثة أيضاً لإعداد رسالة الدكتوراه والذى أعتقد أنه ترك بصمات لا يمكن أن تنسى وأولها البحث الرصين الجاد الموضوعى والجهد الدءوب .

لا أستطيع أن أبارى أخى وصديقى د.مصطفى فى بلاغته وسوف أدخل إلي الموضوع مباشرة.

الرسالة الأولى التى أود توصيلها لكم هى تحيات أ.د. الوزير والذي كان فى برنامجه أن يفتتح معنا السيمنار هذا العام ولكنه الآن فى أبوجا نتمنى له عودة آمنة.

موضوع السيمنار هذا العام ، كان إختياره لأسباب متعددة أمضينا أنا والدكتور مصطفى فى العراك الفكرى لتحديد الموضوعات وقتاً طويلاً تمهيداً لعرضها على اللجنة العلمية لنستقر على قرار، وقد إستقر الرأى على أن يكون موضوع هذا العام رؤية لمستقبل التنمية ، وكان ذلك لعدة أسباب لا تخفى على حضراتكم ، فالتطلع للمستقبل أمر هام نحن فى

حاجة إليه وأعتقد أن معهدنا بما يضمه من مثقفين وماله من علاقات قادر على إستشراف المستقبل .

الأمر الثانى أننا فى فترة إنتقالية بين عقدين من الخطط الخمسية ، أربعة خطط خمسية متصلة تنتهى فى يونيو المقبل ومن ثم يبدأ العمل بخطة خمسية جديدة تعتبر حلقة من ٤ حلقات أو عقدين جديدين من الزمان ، فهل الأربع الخطط القادمة مجرد إستمرار خطى لما جرى فى العشرين عاماً الماضية ؟ لا أعتقد ولا يجب أن يكون ، ويجب أن ترسم لواضع الخطة وراسم السياسة بعض الخطوط التى تفيده فى عمله .

الأمر الثالث ، أن الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله المتحدث الأول فى هذه الحلقة أشرف وأدار عملاً متميزاً هو مصر ٢٠٢٠ ومن ثم فإننا نتطلع أن يتاح لنا ما توصلت إليه هذه الدراسات ويحدد لنا بعض الخطوط المطلوبة لإستكمال البحث والمناقشة و ما هى صورة ملامح وأبعاد وعقبات وإمكانيات مستقبل التنمية فى الفترة المقبلة وحيث أن الحلقة الأولى ستتضمن ثلاثة أجيال ستعرض تصورها وتضع لنا خطوطاً للمستقبل .

لا أريد أن أطيل على حضراتكم ، وبمناسبة صدور كتاب سيمنار العام الماضى أود أن أهنئكم على مشاركتكم التى كانت فى الحقيقة هى المكسب الذى أعاد إلي معهدنا سمعته ونشاطه ووضح ذلك من التغطية الإعلامية للسيمنار .

أرحب بحضراتكم فى المعهد وأهنئكم على صدور الكتاب عن أعمـــال سيمنار العام الماضى ونستفتح عاماً جديداً ونتمنى لحضراتكم ولمصرنـــا الحبيبة كل خير وسلامة.

<u>الدكتور/محمود محيى الدين أستاذ الإقتصاد بكلية الإقتصاد والعلـــوم السياسية جامعـــة القاهـــــرة ورئيـــس اللجنـــة الإقتصاديـــة بالحزب الوطنى</u>

أرجو أن يكون حديثى متطابقاً مع ما أوصانا به أســـتاذنا الدكتـــور/ إسماعيل صبري عبد الله فى بعض المحافل فى أن يكون هناك قدحاً فـــى الذهن وعصفاً للآراء وإختلافاً حولها ، فنحن نتحـــدث عـــن المســـتقبل (وهو بيد الله) لا نملك فى وقتنا هذا وضع تصور محدد سوى الأمـــانى لما نريد أن يكون عليه المجتمع فى المستقبل سواء فى المشروعات التي يتم إستشراف المستقبل لها لمدة ٢٠ إلـــى ٢٥ ســـنة، و أ.د.إســـماعيل صبرى عبد الله على رأس فريق علمى يبحث هذا الموضوع .

تحدث السيد رئيس الجلسة منسق السيمنار عن بعض الأمور أود أن أتوقف عندها سريعاً قبل أن أنتقل إلي بعض الأشياء التى أراها مهملـــة فى حديثنا عن المستقبل ، وقد أســـعدني أن أطـــرح فكـــره العولمـــة أو الكوكبة ، فما هو التصور فى هذا الإطار لمستقبل المجتمع الـــذى ينشـــد خفض المشكلات التى تعوق نشاطه .

أود أن أطرح فكرة قديمة لكنها غير معالجة إقتصادياً ، نحن نتحـــدث عن عدة عناصر للنمو والتنمية المبنيـــة علـــى رأس المـــال الطبيعـــى وما حباه الله فى بعض الأراضى دون الأخرى من خيرات وثروات طبيعية

ونتحدث عن رأس المال المادى بمعنى إنتاج البشر فى إستغلالهم للبيئة ، وليس غريباً أن نتحدث عن رأس المال الثالث وهو رأس المال البشـــرى ومكوناته وأدوات الإسهام فى تطويره من تعليم وصحة . لكن هناك رأس مال رابع وهو محل تفكير ودراسة وبحث لم نصل بعد للشـــكل العلمـــى المناسب له لا من حيث التعريف أو طرق القيـــاس وهـــو رأس المـــال الإجتماعى ، وهذه هى الفكرة الأساسية لمساهمتي أو لمداخلتي فى هـــذا اللقاء ومحاولة لتوظيف فكرة رأس المال الإجتماعى فى بناء المســـتقبل وعلاقة ذلك بما يسمى رفاهة الأمم .

إن هدف أى سياسة اقتصادية فى الأجل القصير أو المتوسط معـــرف ومتعارف عليه ومحصور فى تحقيق ٤ أهداف تنشد فى النهاية نوع مـــن أنواع النمو المضطرد فى مستوى معيشة الفرد :-

- تحقيق معدل نمو حقيقى موجب
- تخفيض معدل التضخم مع الثروة
- تخفيض معدل البطالة أو زيادة التشغيل
- تحقيق عدالة فى توزيع الدخل مع الثروة

وهذه هى الأهداف التى تنشدها أى حكومة فى الأجل القصير والتـــى لا تتعارض مع أهداف طويلة الأجل .

أرى في حديثي بأن الهدف هو ما يعرف برفاهة الأمم المضطرد وهذا يتحقق بتقبل هذه السياسة فى الأجل القصير وأن تكون متسقة مع بعضها بشكل متوازن، حيث نرى أن الأهداف الأربعة السابقة بها ما يتعارض مع بعضه فى بعض الأحوال وفيها هدف التضخم والبطالـــة كذلـــك مســـألة تعارض النمو الإقتصادى مع توزيع الدخل ، ومن الثابت أن النمـــو فـــى

اقتصاد منفتح يذهب إلي تحرير التجارة ويؤدى إلي زيادات فـــى النمـــو والذى يؤدى بدوره إلي تحسن أوضاع الشرائح الدنيا من الدخل .

قلنا أن هناك أهداف أربعة ولا يوجد هناك مجال لإخفاء هذا التعارض المحتمل وبالتالي يجب أن تكون هناك سياسات يتم تبينها لكـــي تحقـــق الحكومة رفاهة المجتمع على المدى البعيد .

التاريخ الإقتصادى أكد أن الحكومات فشلت فـــي تحقيـــق الأهـــداف الأربعة مع بعضها سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة حيث يـــأتى تحقيق هدف على حساب هدف آخر. فى المملكة المتحدة سنجد أن حزب العمال القديم له تحيز ضد البطالة ، بينما حزب المحافظين لديـــه تحفـــظ ضد التضخم وبالتالي هو حسم مسألة التعارض الفني فى تحيز سياســـي مجتمعي لمن يصل إلي الحكم .

لكن يبقى هدف النمو هدف غير متعارض ، لكن يبقى القيـــد علـــى النمو ومدى تأثيره سلباً على حقوق وأوضاع الأكثر فقراً فـــي المجتمـــع وهذا هو السبيل الذي أدعو إليه في الحكم على أي حكومة للأمور التـــي نسيناها في زحمة النقد وأولها سياسة سعر الصـــرف وســـعر الفـــائدة أو عجز الموازنة العامة للدولة أو معدل الضرائب أو التوازن في مـــيزان المدفوعات . وهذه كلها إجراءات لتحقيق الأهداف الأربعة نحو تخفيـــض معدل البطالة وتخفيض معدل التضخم وتحقيق عدالة في توزيـــع الدخـــل والصرف .

أتصور أننا في حديثنا عن العولمة ومشاكلها والكوكبة ومشاكلها أكبر بكثير مما نحن داخلين فيه من علاقـــة مـــع العـــالم الخـــارجى ، لكـــن

بالمؤشرات ونحن فى معهد التخطيط أرجـــو الإســـتناد إلـــي مؤشـــرات الاندماج الثلاثة وهى معروفة :

- نسبة التجارة الخارجية من السلع والخدمات إلـــي النـــاتج المحلـــى الإجمالي .
- نسبة التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة من وإلـــي البـــلاد إلـــي الناتج المحلى الإجمالي.
- نسبة عائد عنصر العمل إلي الناتج المحلى الإجمالي .

هذه المؤشرات إذا روقبت، وإذا تناسبت النسبة إلى النـــاتج المحلـــى الإجمالي ووضعت كنسبة حجم التجارة الخارجية إلي إجمـــالي التجـــارة العالمية أو حجم التدفقات الرأسمالية إلي إجمالي التدفقـــات الرأســـمالية العالمية أو نسبة تحويلات العاملين بالخارج الى نسبة مـــا يحولـــه كـــل العاملين بالخارج إلي دولهم سنجد أن هذه النسب في تراجع مضطرد منذ عام ١٩٨٥.

إذا الحديث عن الأندماج يجب أن يكون مرتبطاً بمؤشرات ، والحديـث عن العولمة ومخاطرها ومزاياها يجب أن يكون مرتبطاً بقنوات الاندمـاج إذا تبنينا أساليب أخرى كعملية التواصل الثقـــافي ، لكنـــي لا أوصـــى بشيء ، لا مزيد من الاندماج أو تخفيض الاندماج ، ولكن أقرر حقيقـــة واحدة إذا وجدنا فيما ذكره الدكتور مصطفى على الأقاليم وعدم إعـــتراف الأقاليم الإقتصادية بالحدود الإدارية والسياسية أو الجغرافيـــة، وســـوف أقتبس كلمة قالها الدكتور/ إسماعيل من ٣ أ و ٤ أعـــوام عـــن علاقـــة القوى بالضعيف والغنى بالفقير خـــلال القـــرن المـــاضي وهـــو علاقـــة

المستعمرَ بالمستعمرِ وحقوق المستعمرَ على المستعمرِ والتي تتلخص على الأقل في حق الأمن والدفاع نظرياً ، حق تقديم الحد الأدنى من الطعام والشراب ، هذه حقوق إقتصادية وليست حقوق سياسية مشروعة أو مبادئ وطنية متعارف عليها ، ثم أتى علينا دهر التبعية وفيه التزام نحو الدول التابعة ولكن في الإطار الجديد ، والدكتور إسماعيل صاحب الفكرة وأرجو أن أكون قد أحسنت التعبير عنها ، أما العلاقة فلا حق لك عند القوى إذا كنت ضعيفاً ، ولاحق لك عند الغنى إذا كنت فقيراً ، وهذا يجعلك مهمشاً خارج النطاق الإقتصادى وهنا تأتى مسالة الأقاليم ، لأنه من الوارد أن تكون في بعض الدول أقاليم ومجتمعات من البشر أكثر اتصالاً مع العالم الخارجي استيراداً وتصديراً وسفراً وترحالاً من اتصالها بباقي عناصر المجتمع ، بمعنى فئة المصدرين والمستوردين وعلاقتهم بالعالم الخارجي .

إذا تحدثنا بشدة وعنف ضد أو مع العولمة فإنني أتصور طبقاً للمؤشرات الثلاثة التي تحدثنا عنها ، مراجعة هذه العلاقات من حيث تناسبها أو عدم تناسبها مع ما نحن فيه من اندماج . الأمر الآخر ماذا نفعل في هذه المعطيات ونحن غير مندمجين في الاقتصاد العالمي وهذا لحسن الحظ ، ولحسن الحظ أيضاً أننا عندما لا نستطيع تعظيم اندماجنا العالمي ، يكون الاستيراد أكبر من التصدير، والخارج من الادخار المحلى أكبر من مدخرات العالم إلينا ، وأن يكون عائد الهجرة أكبر بكثير من تكلفتها المجتمعية .

لكن إذا أزحنا هذا جانبا لبعض الوقت ودمجت رءوس الأموال الأربعة رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي ورأس المال البشرى مع رأس المال الجديد الإجتماعى الذي أود معكم الوصول إلي تصور حول دوره في رقى وتطور الأمم.

رأس المال الإجتماعى يتحدث عن ترتيبات سياسية ومؤسسية وقانونية في المجتمع تؤدى إلي ترسيخ قواعد اللعبة عن طريق هذه الترتيبات The Role Of The Game لأنه من الممكن أن يكون لديك نفس رأس المال الطبيعي ورأس المال المادي المولد الموجود في دولة أخرى لكن مسألة رفاهة الأمة ورفاهة الفرد محل شك لأن رأس المال الإجتماعى فيه تخلف ، وهذا يعنى أن الثقة بين الناس تعتبر من عناصر المعاملات التجارية والإقتصادية .

قواعد اللعبة التي يؤكد عليها " رودريك " وكان ذلك عام ٢٠٠٠ عن خمسة أمور حتى تكون هناك ثقة بين الناس :

- حماية حقوق الملكية الخاصة وإنفاذ العقود.
- تيسير نشاط الأعمال.
- مساندة النشاط الإقتصادى.
- توفير الحماية والضمان الإجتماعى.
- احتواء وإدارة الصراعات الاجتماعية إن حدثت.

فإذا افتقدت القواعد الخمسة والتي تأتى عن طريق ترتيبات رسمية وغير رسمية بين المؤسسات داخل المجتمع فلن تكون هناك فائدة تذكر في تطور رأس المال الطبيعي أو المادي أو حتى البشرى وسوف تهدد في حالة عدم وجود رأس المال الاجتماعي الذي يحافظ عليها ويطورها

ويحميها ويجعل الناس قادرة على استشراف المستقبل كما أظن وسوف يقودنا الدكتور إسماعيل لمعرفة أثر وجود ثقة حاليا في العلاقات بين الأفراد والمؤسسات وشك فى حماية الحقوق ، وشك في إنفاذ العقود ، وشك فى إمكانية إدارة العلاقات أو ضبطها أو احتواء وإدارة الأزمات الاجتماعية فلا يمكن لرؤوس الأموال الثلاثة أن تعمل في هذا الفراغ .

ما هي الإجراءات التي يمكن تبنيها حتى يكون لدينا رأس مال إجتماعى ، وما هو دور القانون لحماية الحقوق وتفعيل النشاط الإقتصادى وحماية أطراف العملية الإقتصادية في مجتمع لم تعد الحكومة الفاعل الوحيد وأن كانت الفاعل الرئيسي فمعها المنتجون والمستهلكون وهى التي تنظم العلاقات وتضع الإطار اللازم لإيجاد رأس المال الإجتماعى .

أنا أتصور أن حظنا من توفير وترسيخ رأس المال الإجتماعى سواء بترتيبات رسمية أو غير رسمية غير كافي فى الوقت الحالى لانطلاقة اقتصادية ننشدها فى المستقبل ، بل أدعى أن هناك من الترتيبات غير الرسمية التى افتقدت كالعلاقات بين أفراد الأسرة الممتدة أو حتى الأسرة المحدودة كوحدة فى المجتمع كذلك الترتيبات فى بعض المجتمعات داخل مصر التى كانت مبنية على العرف والمساندة والضمان الإجتماعى افتقدت ولم يحل محلها شئ كما هو حادث فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا ، ترتيبات رسمية تحل محل هذه المنظومات التى فعلت حركة النشاط الإقتصادى والإجتماعى في العقود الماضية.

وانتهى عند هذا الحد وقد تكون لدى فرص أخرى لعرض ما لم أوفق في عرضه.

الدكتور/ محمود عبد الحي (مستشـــار ومديـــر مركـــز العلاقـــات الاقتصادية الدولية بالمعهد)

سأبدأ بملاحظة بسيطة حول الاتجاهات الحديثة فى الفكـــر التنمـــوي وفى عناصر التقييم الإقتصادى وأتذكر أننا فى أول تقرير للتنمية البشرية ساهم أستاذنا الدكتور إسماعيل بورقة عن مفهوم التنمية البشرية وأذكـر له تعبيره " أن العالم تقدم وحقق طفرات اقتصادية هائلة ثم بدأ يدخل فـي مرحلة الرفاهة وبدأ يبحث عن أشياء كثيرة لا نستطيع أن ننكر أهميتـــها لكنها مع تخلف القاعدة الاقتصادية يصبح تحقيقها ضربا من الخيـــال أو التمنى لا يستند إلي واقع " .

لقد حددت إطارا عاما للورقة التي سألقيها وسوف أحاول ألا أخـــرج عنها في إطار تعليقي على ما قاله زميلي الدكتور محمود محيى الديـــن لأنه أتى بأفكار جديدة وحديثة لكنى أرى أن هناك أسس مفتقـــدة علـــى المستوى العام لكى نتفاعل مع المؤشرات التي تحدث عنها.

إذا بدأنا بالحديث عن الإطار العالمى والإقليمي والمحلـــى لمســتقبل التنمية فى مصر، حقيقة المؤشرات الاقتصادية تقول أن مصـــر جنـــاح بعوضة فى الاقتصاد العالمى ولا أريد أن أقـــول أقـــل وذلـــك لأن دولـــة مواردها محدودة ، أدائها متواضع ، نسبة التجارة العالمية مرتفع جـــدا ، التحويلات الخارجية كبيرة وفعلا نحن لا نمثل بالمؤشرات التـــى ذكرهـــا الدكتور محمود التجارة الخارجية للعـــائد المحلـــى وعـــائد العمـــل أو تحويلات العمل للناتج المحلى الخ شئ يذكر بالاقتصاد العالمى .

هذا دائما ما أقول أننا لا يجب أن نعامل الأقتصاد كمسألة فنية مجرد أرقام ، فإذا تحدثنا عن الإطار العالمى للعلاقات التى نتكلم عنها ومستقبل التنمية فى مصر سنجد أن مصر تحتل موقعا إستراتيجيا ثقافيا وجغرافيا وسياسيا وعسكريا فى قلب المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط وأدلل على ذلك بزيارة قمت بها إلى المغرب فى وقت كان هناك ضغط شديد على مصر لتحرير سوق الصرف الأجنبي ، وعند خروجي من المغرب و سؤالى عما إذا كان معى عملة مغربية فلما أجبتهم أنها ٢٠٠ ٣٠٠ درهم أخذتها على سبيل التذكار طلبوا منى أخذ تصريح من مكتب الرقابة على الصرف رغم أن المغرب فى ذلك الوقت كانت قد دخلت فى شراكة مغربية أوروبية وهذا إن دل على شئ فإنه يدل على أن المغرب يحتل موقعا هامشيا فى الوقت الذي تتمتع فيه مصر بالموقع الإستراتيجي والأهمية السياسية التي تدعوا على الرغم من أنها هامش صغير فى الاقتصاد العالمي إلا أن ما يحدث فيها يكون محل رصد وتدقيق وتحليل سواء كان سيؤثر على سوق الصادرات من سلعة معينة أم لا .

عندما نرجع للإطار العالمي فانه من المفروض أن إطار العلاقات العالمية والعلاقات الإقليمية تتحدد بمجموعة عوامل : محتوى العلاقات بشكلها الإقتصادى والسياسي والإجتماعى والعسكرى ..الخ ، الأعراف والقوانين الدولية وتتحدد بالمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية وآخر شئ عنصر توزيع القوى أو علاقات القوى على المستوى العام وقد حدث تراجع فى هذا .